(٢) الصناعة فى مصر — حاضرها ومستقبلها

لحضرة صاحب المعالى الأستاذ محمود سليمان غنام بك

وزير التجارة والصناعة

ثانيا — الصناعات الكهربائية :

تشمل هذه الصناعة عمل مولدات الكهرباء والمحركات الكهربائية والمحولات على اختلاف قدرتها وكذلك أجهزة التليفون السلكى واللاسلكى والراديو والبطاريات الجافة والمراكم والأجهزة الطبية الكهربائية وآلات التبريد والتسخين والتهوية الكهربائية وصناعة اللمبات وصناعة الأسلاك الموصلة المعزولة وغير المعزولة والعدادات وملحقات هذه الآلات والأجهزة مثل المفاتيح والكوبسات والبريزات .

وقد كان أول عهد مصر بهذه الصناعات فى أواخر القرن الماضى عند ما افتتحت فى مصر محطات لتوليد القوى الكهربائية للإنارة ثم لتسيير الترام حيث قد استدعى ذلك استعمال الآلات المولدة والمحركة والأسلاك الموصلة وغير ذلك من المعدات الكهربائية التى كانت تستورد جميعها من الخارج .

وعند ما انتشر استعمال الكهرباء فى مصر للأغراض المختلفة شعرت البلاد بحاجتها الى إنتاج بعض هذه الأصناف إلا أن المنافسة الأجنبية حالت دون تحقيق ذلك حتى سنة ١٩٣٠ عند ما فرضت الحماية الجمركية الكافية على بعض هذه الأصناف فنشأت مصانع لعمل بعض الأدوات الكهربائية البسيطة والبطاريات التى لا تقل عن مثيلاتها من الوارد الأجنبى من حيث الجودة . ولو أن إنتاج هذه المصانع يتزايد سنة بعد أخرى إلا أنه لا يزال محدودا بوجه عام نظرا لما تعانيه المنتجات المحلية من صعوبة فى الاحلال محل مثيلاتها المستوردة التى أصبحت معروفة فى الأسواق .

ونظرا لوجود محطات كبيرة متعددة بالبلاد لتوليد الكهرباء وانتشار استعمال الكهرباء استعمالا كبيرا مما يستدعى ضرورة إصلاح ما يتلف من العدد الكهربائية أو أجزائها فقد وجد بالبلاد ورش عديدة إما ملحقة بمحطات توليد الكهرباء أو مستقلة بنفسها لإجراء عمليات الاصلاح المذكورة أو لصناعة وتركيب بعض الاجهزة البسيطة وكذلك القيام ببعض الأعمال الأخرى الكهربائية اللازمة للسيارات والراديو .

وقد قامت الصناعات الهندسية المحلية بسد جزء كبير من حاجة البلاد ونشطت نشاطا كبيرا لكى تساهم مساهمة فعالة فى المجهود الحربى لا فى إصلاح المعدات الحربية وحدها بل فى صنع بعض المهمات الحربية كذلك مما وفر على القوات المحاربة كثيرا من الوقت والنفقة لو أن هذه المعدات استوردت من الخارج فى هذه الظروف التى تتعسر فيها وسائل النقل .

وإذا كانت قد توافرت على صنع هذه المهمات والأدوات الحربية آلاف من الأيدى العاملة المصرية أوتيت فرصة التدريب على تلك الأعمال خلال هذه الحرب فإنه من الشواغل الهامة تدبير العمل اللازم لهذا العدد الكبير عند التحول من الإنتاج الحربى إلى الإنتاج المدنى للاستفادة بالخبرة والمران اللذين اكتسبهما هؤلاء العمال ومنعا من تعطلهم فى المستقبل .

تتمة ما نشر فى العدد الماضى .

صناعة دبغ الجلود :

لقد تضاعفت كميات الجلود التى تدبغ الآن بالنسبة لما قبل الحرب وأدخلت صناعات جديدة كصناعة الملابس الجلدية اللازمة لجيوش الحليفة حيث يبلغ الإنتاج منها نحو ١٠٠ ألف قطعة وكذلك الجلد الأمريكانى الخشب الذى يستعمل فى صناعة أحذية الجيوش الحليفة ويقدر الإنتاج منه بنحو ١٨٠ ألف قدم كما أمكن صناعة جلد الفودرة الميكانيكى لماكينات النسيج ويبلغ إنتاجه ٣٠ ألف قدم سنويا .

صناعة الأثاث والصناعات الخشبية :

كانت صناعة الأثاث قبل الحرب قد تقدمت تقدما كبيرا وأصبحت تسد غالبية حاجة البلاد وصارت الآن تكفى حاجة الاستهلاك الداخلى ولا يحد من نشاطها الآن إلا نقص الكميات الواردة من الخشب الأجنبى ولذلك اتجهت نحو استعمال الأخشاب المصرية كخشب الجازورينه والتوت وغيرها باعدادها الاعداد اللازم للصناعة ، وقد نشأ من جراء ذلك صناعة جديدة وهى صناعة خشب الكونترباكيه وهذا يبشر بمستقبل طيب للصناعة المحلية ولإنتاج الأخشاب المصرية .

يضاف إلى ذلك أن كثيرا من المصانع تقوم الآن بصناعة الكثير من المصنوعات الخشبية المختلفة التى كانت تستورد من الخارج كاللعب الخشبية للأطفال وأدوات الرياضة البدنية ومشابك الغسيل والصناديق الخشبية والأدوات المدرسية للكتابة والرسم وكذلك الأدوات الخشبية اللازمة لصناعة الغزل والنسيج .

* * *

لقد استعرضت لحضراتكم أهم أنواع الصناعات التى ازدهرت أثناء هذه الحرب . ويظهر جليا أن هذه الصناعات ولو أنها تخضع فى الوقت الحاضر لعوامل استثنائية غير عادية إلا أنه يتوفر لمعظمها كل عناصر النجاح فى المستقبل لأننا إذا أحصينا العوامل المختلفة التى يجب توافرها لإقامة الصناعة على قواعد اقتصادية سليمة وضمان نجاحها لوجدناها تتوافر جميعها بمصر الى درجة كبيرة . وأهم هذه العوامل هى :

١ — المواد الخام الصالحة للصناعة .

٢ — الوقود والقوى المحركة .

٣ — الأيدى العاملة المدربة .

٤ — الإخصائيون الفنيون .

٥ — رءوس الأموال التى يمكن استغلالها فى تمويل الصناعة .

٦ — مقدرة الصناعة على مواجهة المنافسة الأجنبية .

٧ — الأسواق الداخلية والخارجية .

٨ — تنظيم ومراقبة الصناعة .

٩ — حاجة الاقتصاد القومى .

ولنذكر نبذة عن كل من هذه العوامل زيادة فى الإيضاح :

١ — توفر المواد الخام الصالحة للصناعة :

يتوفر للبلاد الكثير من الخامات المعدنية وغير المعدنية كالحديد والمنجنيز والفوسفات والجير والنطرون وغيرها . وقد ثبت للمهتمين بالشؤون الصناعية منذ سنوات عديدة أن الأراضى المصرية تحوى فى باطنها ثروة معدنية كبيرة تنتظر الاستغلال .

ومما هو جدير بالذكر خامات حديد أسوان التى توجد بكميات كبيرة على سطح الأرض وقد أثبتت التجارب أن خام الحديد المصرى من أجود الأنواع وأن هناك مجالا واسعا لاستغلاله إذا ما انتهت الحرب وتوافرت الوسائل لاستخراجه .

وبجانب الخامات المعدنية وغير المعدنية تتوفر لنا الخامات الزراعية كالقطن وغيره من نباتات الألياف والبذور الزيتية والزيوت النباتية والصوف وغيرها كما يتوفر لنا كذلك الكثير من الخامات الحيوانية كالأسماك والماشية والدواجن وغيرها .

ولن تقف مصر عند استغلال خاماتها وحدها بل إن لها من الخامات الزراعية وغير الزراعية من البلاد المجاورة معينا لا ينضب ويكون من الخير المشترك استغلاله صناعيا .

٢ — توفر الوقود والقوى المحركة :

إذا كانت البلاد قد حرمت فى السنين الماضية من توفر الوقود والقوى المحركة فقد أصبح الآن التغلب على هذه العقبة التى كانت تقف فى سبيل النشاط الصناعى فى حيز الإمكان باكتشاف آبار زيت البترول الجديدة فى رأس غارب وغيرها من المناطق . وقد بدئ فى استغلال هذه المناطق فتضاعف الناتج من البترول الخام ويبلغ الآن خمسة أمثال ما كان عليه قبل الحرب ولا شك أنه عند توسيع معامل تكرير البترول الموجودة البلاد يمكن مضاعفة كمية البترول الخام وزيادة المنتجات البترولية لسد حاجة البلاد من الوقود فيعود ذلك على الصناعة المصرية بخير الثمرات .

وبجانب البترول سيتوفر للبلاد باستغلال المساقط المائية القوى المحركة الرخيصة التى تعتبر من أهم العوامل فى تدعيم الصناعة وازدياد نشاطها وازدهارها . هذا فضلا عن إمكان استثمار هذه القوى فى إنتاج الأسمدة الأزوتية اللازمة للزراعة المصرية والتى كانت تستورد البلاد منها قبل الحرب ما يربو عن نصف مليون طن فى كل عام .

٣ — توفر الأيدى العاملة المدربة :

تعنى الحكومة منذ عشرات السنين بأمر التعليم الصناعى أكبر عناية لتخريج العدد الكافى من العمال ورؤساء العمال للصناعة القائمة وما يحتمل إنشاؤه منها فى المستقبل وقد أثبت العامل المصرى تفوقا استعداده التام وصلاحيته لجميع أنواع الصناعات فهو صانع ذكى ماهر وكان وطنه مهد الصناعات اليدوية الدقيقة واشتهر آباؤه قديما بالمهارة والابتكار وحسن الذوق . وقد قال حضرة صاحب السعادة حافظ عفيفى باشا فى محاضرة أخيرة لسعادته إن جميع الذين يتولون الإشراف على الصناعة المصرية يعجبون بعالم المصريين وبسهولة إدراكهم لأسرار أكثر الآلات الصناعية دقة وتعقيدا وقص علينا فى محاضرته تأييدا لذلك أنه عند ما صدقت النية على إنشاء مصانع الغزل والنسيج فى كفر الدوار اختير لهذه المصانع أحدث الآلات المستعملة فى هذه الصناعة. وهى آلات أوتوماتيكية لا تحتاج إلا لإشراف عدد قليل من العمال المهرة. فرأى تجار هذه الآلات من واجبهم قبل إتمام الصفقة أن يوجهوا نظر إدارة الشركة إلى ما ستلاقيه من المتاعب بسبب دقة هذه الآلات وإلى ضرورة اختيار عمال مهرة تمرنوا لمدة طويلة على إدارتها وإلا تعطلت عن العمل واحتاجت لإصلاحها إلى الاستعانة بصناع من الأجانب . وفى هذا ما فيه من إضاعة للوقت والمال . ولكن الشركة لم تأخذ بهذه النصيحة وصممت على شراء أحدث ما أخرجته صناعة آلات الغزل والنسيج .

وقد أقيمت هذه المصانع من سنين كما تعلمون. ويدير آلاتها الآن مهندسون مصريون وعمال مصريون. ويدهش من يزور هذه المصانع الآن إذ يرى أمام أدق آلاتها صنعا صبيا صغيرا لا يتجاوز السادسة عشرة ، يلم تمام الإلمام بما تحيط به من عمل ويفهم معنى كل صوت تحدثه الآلة التى يشرف عليها ومغزى كل حركة من حركاتها .

٤ — توفر الإخصائيين الفنيين :

يتوفر الآن للصناعات القائمة كثير من الإخصائيين المصريين الذين برهنوا على كفاءتهم الممتازة وحذقهم ومقدرتهم . وكانت الصناعة المصرية تستعين قبل الحرب بجيرة عدد كبير من الفنيين الأجانب الذين كان لهم فضل كبير فى تقدمها وازدهارها . ولما لبى هؤلاء الخبراء نداء الواجب للعمل فى صفوف الدول المتحالفة استطاع الإخصائيون المصريون أن يخلفوا غيرهم ويقوموا بعملهم خير قيام . وتعنى الحكومة بإعداد العدد الكافى من الشباب المثقف إعدادا علميا وفنيا تعتمد الصناعات الجديدة الناشئة على خبرتهم وجهودهم .

وسوف لا نعتمد على تعليم وتدريب الإخصائيين بمصر فحسب بل ستعمد الحكومة إلى إرسال الكثير منهم فى بعثات علمية إلى الدول الصناعية الكبيرة لدراسة أحدث أساليب الصناعة وليتزودا فى هذه البلاد بأحسن ما وصلت اليه العلوم والفنون .

٥ — توفر رءوس الأموال التى يمكن استغلالها فى الصناعة :

كان من أثر النهضة الصناعية التى قامت فى البلاد أن وجه كثير من أصحاب رءوس الأموال بمصر أموالهم نحو الصناعة بعد أن أصبحوا يقدرون قيمتها وما تدره من أرباح مجزية ، ولا شك فى أن نجاح الصناعة وتقدمها المنتظر سيكونان حافزين كبيرين لاستغلال الأموال المصرية فى الصناعة ولما كان هذا الاستغلال فى حاجة إلى نظيم دقيق لضمان توجيه هذه الأموال فى أوجه الاستثمار الصالحة لمنتجة فنحن نعد العدة الآن لإقامة بنك التسليف الصناعى الذى أثبتت الدراسات المستفيضة التى قامت بها وزارتا التجارة والصناعة والمالية ضرورة إنشائه ليتولى توفير رءوس الأموال وتنظيم التمويل الصناعى والمساهمة فى إنشاء الصناعات الجديدة وتدعيم بعض الصناعات القائمة على ألا ينفل تحديد الصناعة اليدوية وإقراض القائمين بها ما يلزمهم لمواصلة عملهم وتوسيع إنتاجهم بشروط ملائمة وتحت رقابة دقيقة .

وإنى إذ ذكرت الأموال المصرية فإنى أقصد بذلك الأموال التى يملكها المصريون وضيقنا من الأجانب على السواء ، ومصر كانت ترحب دائما ولا زال ترحب بالأموال الأجنبية التى تستغل فى المشاريع الاقتصادية والصناعية وهى تعمل دائما على تشجيع أصحابها باستثمار أموالهم بها بما يعود عليهم وعلى البلاد بالنفع والخير .

٦ — مقدرة الصناعة المصرية على مواجهة المنافسة الأجنبية :

لا يشك أحد فيما قدمته الصناعة المصرية للبلاد من الخدمات قبل نشوب هذه الحرب وفى أثنائها ولا ينكر أحد الدرجة التى بلغتها من التقدم والارتقاء . وإذا لوحظ أن مستوى بعض الصناعات يقل فى جودته عن المستوى الذى تعودناه فى المصنوعات الأجنبية وأن انعدام المنافسة الأجنبية هو الذى يساعد على تصريف منتجاتها ؛ فانى أجيب على ذلك بأن المستوى الصناعى الذى وصلت اليه بعض المنتجات المصرية جدير الفخر متانة ومظهرا وأن ظروف الحرب التى ساعدت على انشاء صناعات عديدة حالت دون استيراد أحدث الآلات والعدد لتزويد هذه الصناعات الناشئة بها نظرا لصعوبات الشحن وانشغال المصانع فى الدول الصناعية الحليفة بمعدات الحرب وفوق ذلك فالمصانع القائمة تعمل بكامل قوتها الانتاجية (أى ٢٤ ساعة) مما يؤثر فى جودة الانتاج . ولكن بعد نظر القائمين على أمر الصناعة بمصر والسياسة الحكيمة التى تتبعها الحكومة نحو تشجيع الصناعات قد ساعدت على تكوين احتياطيات كبيرة لدى المصانع خصصت لاستبدال آلاتها التى أجهدها الانتاج المتواصل بآلات حديثة على أحدث طراز بمجرد ان تضع الحرب أوزارها وسوف لا يكون من شأن هذه الآلات الحديثة تحسين مستوى المنتجات الصناعية فحسب بل ستفضى الى تخفيض تكاليف الانتاج مما سيؤدى بدوره الى تمكين المصانع من عرض مصنوعاتها بأثمان معتدلة تستطيع معها مقاومة المنافسة الأجنبية .

٧ — توفر الأسواق الداخلية والخارجية :

تستطيع أسواقنا الداخلية بلا ريب استهلاك معظم منتجاتنا الصناعية نظرا لتقدم العمران فى جميع أنحاء البلاد وازدياد عدد السكان المطرد خصوصا والصناعة التى تستخدم عشرات الآلاف من الأيدى العاملة ترفع من مستوى معيشتهم بسبب مايتقاضونه من أجور مناسبة تزيد من قوتهم الشرائية . وهذا يساعد على الاكثار من تصريف المنتجات الزراعية والصناعية المحلية . وسنعمل على تنظيم أسواقنا الداخلية تنظيما شاملا لتسهيل تصريف المنتجات الصناعية والحصول على المواد الخام اللازمة للصناعة .

ويرتبط هذا الموضوع ارتباطا وثيقا بالمعارض على اختلاف أنواعها التى سيعنى بها عناية تامة فى المستقبل خصوصا لمعارض المنتقلة التى تقام دوريا فى داخلية البلاد وفى الخارج لإيقاف المستهلكين على تقدم المصنوعات المختلفة التى تنتج محليا وترغيبهم فيها .

ويتوفر للصناعة المصرية بجانب الأسواق الداخلية الكثير من الأسواق الخارجية فى البلاد المجاورة حيث يمكن تصريف الفائض من الاستهلاك المحلى فى هذه الأسواق .

٨ — تنظيم ومراقبة الصناعة :

إن تنظيم الحكومات ومراقبتها للصناعات أصبح ضروريا فى هذا العصر الذى تقدمت فيه الصناعة واشتدت فيه المنافسة ولا بد فى ذلك مطلقا مع حرية التجارة والصناعة لأنهما يعتمدان دائما على مساعدة الحكومة وتعضيدها . ولما كان هذا التنظيم لازما لإنهاض الصناعة فتقوم الحكومة بوضع البرامج التى ترمى إلى تقدمها وازدهارها وتعمل على توفير عوامل نجاحها وتوجيهها التوجيه الاقتصادى السليم بما تسنه من القوانين واللوائح التى تدعو الحاجة إليها .

وتقوم الحكومة الآن بوضع برنامج اصلاحى شامل ينفذ فى مدى خمس سنوات ويتضمن هذا البرنامج مقترحات للنهوض بالصناعة والعمل على تدعيمها وانتشارها .

ونظرا لما لإنشاء معهد للبحوث الفنية من أهمية كبرى للصناعة نرجو أن نوفق لتحقيق مشروع هذا المعهد فى المستقبل القريب حتى يستطيع التوفر على القيام بجميع الأبحاث الفنية المرتبطة بالصناعة وبخاماتها ودراسة مايمكن إقامته منها فى المستقبل وتغذيتها بنتيجة دراساته وأبحاثه فضلا عما يقوم به من الاختبارات الفنية التى يعهد إليه بها من المصانع ثم تزويدها بما هى فى حاجة إليه من الارشاد والتوجه العلمى .

٩ — مراعاة حاجة الاقتصاد القومى :

بينت لحضراتكم فى مستهل هذه المحاضرة الحاجة الملحة للعمل على نشر الصناعة فى البلاد إذ أنها السبيل الوحيد لرفع مستوى معيشة الطبقات الفقيرة ولعلاج مشكلة العوز والجوع وإيجاد العمل المنتج لمجموع الشعب المصرى . وزيادة على ذلك فان الظروف الحرجة التى تعانيها الدول إبان الأزمات والحروب تجعلها تعنى عناية كبيرة بالعمل على إقامة جميع أنواع الصناعات ذات الأهمية الخاصة بتموين البلاد أيام السلم والحرب سواء توفرت لها كل عوامل النجاح اللازمة أو معظمها . وقد أدى ذلك الى عناية الدول بالناحية القومية فى اقتصادياتها وأصبح تفكيرها وطنيا قوميا حتى اتجهت كثير من الدول فى السنوات الأخيرة قبل الحرب الحاضرة الى تحقيق فكرة الاكتفاء الذاتى بقدر الامكان فعمدت الى استغلال الكثير من مواردها التى كانت منصرفة عن استغلالها لارتفاع تكاليف الانتاج ، ولا نزاع فى أن العامل القومى له الآن أهميته الكبرى فى التقدم الاقتصادى لكى تنال الدولة حصانة كافية تمكنها من تحمل ما قد تتعرض له من أزمات .

ويبدو أن الاتجاه الذى يتجه اليه العالم فى المستقبل سيكون منصبا على اقامة كل دولة لاقتصادياتها على أسس قومية وبعد ذلك تستطيع الدول مبادلة منتجاتها ومصالحها وخدماتها على قواعد سليمة لا غبن فيها ولا إرهاق .

إزاء ما تقدم أصبح لزاما على مصر أن توجه كبير اهتمامها إلى الصناعات وما يلزم إقامته منها فى المستقبل فقد برهنت الظروف الحاضرة على أنها خليقة بالتشجيع والتعضيد والحماية لكى لا تضعف وتذيل أمام المنافسة الأجنبية التى ستتعرض لها عقب الحرب وحتى لايحرم عشرات الألوف من العمال من كسب قوتهم وبذلك تمكن حقا من إيجاد مورد رزق مستديم للعدد المتزايد من السكان مع رفع مستوى معيشتهم .

ولا شك أننا فى حاجة شديدة إلى إقامة كثير من الصناعات الأخرى ذات الأهمية الكبرى للبلاد لتدعيم اقتصادنا القومى .

ومن أهم الصناعات التى ينتظر لها الازدهار فى المستقبل ما يأتى :

(١) استغلال القوى المائية بخزان أسوان وغيره من مساقط المياه لتوليد القوى الكهربائية الرخيصة ووضع برنامج إنشائى شامل لتعميم الشبكة الكهربائى فى القطر المصرى لتوفير القوى المحركة للصانع والانتفاع بها فى مختلف نواحى العمران .

(٢) التوسع فى إنتاج مواد الوقود اللازم للصناعة وحاجيات البلاد الأخرى سواء أكان ذلك بمضاعفة إنتاج البترول المصرى ومشتقاته من كيروسين وبنزين ومازوت وديزل وسولار وغير ذلك أم الانتفاع بالمخلفات الزراعية كحطب القطن وقش الأرز والقمح

والأذرة ومصاصة القصب وغير ذلك كمصدر هام من مصادر الوقود سواء كان ذلك عن طريق الكبس أو التخمير لإنتاج الكحول الصناعى أو تحويلها إلى غاز لاستخدامها فى الآلات ذات الاحتراق الداخلى .

(٣) استغلال المناجم المصرية معدنية كانت أو غير معدنية استغلالا تاما مع مراعاة تجييد الطرق الموصلة إلى مناطقها وتيسير سبل المواصلات إليها .

(٤) ادخال صناعة المعادن الرئيسة وعلى الأخص الحديد اذ أنها الأساس الذى يتفرع منه عدد كبير من الصناعات الأخرى كالصناعة الميكانيكية الثقيلة والصناعة الكيميائية بما فى ذلك صناعة العدد والآلات على اختلاف أنواعها و بالأخص صناعة الآلات الزراعية وصناعة السيارات .

(٥) التوسع فى صناعة الغزل والنسيج للقطن والصوف والكتان والحرير والجوت والحرير الصناعى وغيره من الألياف الصناعية الأخرى واحاطتها بالارشاد والتوجيه اللازمين والاستفادة من النظم الفنية والأبحاث الحديثة التى وصلت اليها البلاد الصناعية الكبرى فى النواحى المتصلة بصناعة الغزل والنسيج وتوجيه اهتمام خاص الى صناعة الغزل والنسيج الصغرى (اليدوية) حتى يمكن المحافظة على كيانها بعد الحرب والتوسع فى انتاجها ورفع مستواها . والعناية بتصميم ورسم الأزياء وتزويد المصانع بكل جديد فى الصناعة .

ومن المسائل التى سيعنى بها بعد الحرب عناية كبيرة تعميم الصناعات المنزلية بالقرى وعلى الأخص صناعة النسيج مثل التريكو والكروشيه اليدوية وصناعة السجاد والكليم والتطريز على المناسج اليدوية وعمل ملابس الأطفال ومفارش المائدة وغير ذلك . وسيحقق هذا المشروع للقرويين والقرويات عملا إضافيا يعينهم على رفع مستوى معيشتهم .

وسيعنى بانشاء مطاع ومصانع وتجهيز نهائى للنسوجات فى مناطق الصناعة اليدوية لتهذيب منتجاتها ورفع مستواها . وكذلك تأسيس معاهد ليلية لتعليم مهرة الصناع وتوسيع مداركهم الفنية .

(٦) التوسع فى الصناعات الكيماوية المختلفة و إنشاء صناعة الأسمدة الآزوتية بالبلاد التى تحتاج فى أشد الحاجة اليها والاستعانة فى ذلك بالخبراء الفنيين بالدول الصديقة . والتوسع فى صناعة الأسمدة العضوية وغير العضوية وكذلك التوسع فى صناعة الزيوت المختلفة كزيت التول السودانى والسمسم والنخيل وزيوت السمك المتجمدة لشدة حاجة الصناعات المختلفة اليها . ويلزمنا العناية التامة بصناعة الزيوت الطيارة لأهميتها للمستحضرات الطبية والروائح العطرية وغيرها من المستحضرات وسيؤدى ذلك إلى التوسع فى زراعة البساتين و زراعة الأزهار المختلفة .

وكذلك التوسع فى صناعة الورق لإنتاج أنواعه المختلفة و إقامة صناعة السليلوز ومنتجاته من الألياف الصناعية العديدة والدوكو والمواد البلاستيكية والمفرقعات وغيرها .

(٧) التوسع فى صناعة المستحضرات الطبية والإقربازينية التى لم تزل فى أول عهدها وتطورها لما للمستحضرات الطبية من الأهمية العظمى والتى كان يستورد منها قبل الحرب كميات كبيرة .

وستوجه عناية خاصة الى الخامات الأولية المصرية التى يمكن الانتفاع بها فى المستحضرات الطبية .

(٨) التوسع فى صناعة الزجاج التى تقتصر الآن على سد حاجة البلاد من اللمبات والكوبات والتوارير والزجاج العلمى وغيره إذ لا يزال هناك كثير من المنتجات الزجاجية لا تصنع الآن مثل زجاج النوافذ وألواح البلور وأكواب اللمبات الكهربائيه والترموس وأدوات الزينة والمائدة والكريستال و لزجاج الملون والحلى الزجاجية الخ . مما تستورد البلاد منه بمئات الألوف كل عام .

(٩) التوسع فى صناعة مواد البناء المختلفة و بالأخص صناعة الطوب النارى والأدوات الصحية والخزف والقيشانى والصينى لما لذلك من الأهمية الكبرى للانتفاع بموادها الخام المتوفرة وسد حاجة البلاد من مصنوعاتها المختلفة . والعناية بصناعة الأحجار المصرية كالجرانيت والرخام والبازلت .

(١٠) التوسع فى صناعة دبغ الجلود وتنظيم هذه الصناعة على أحدث الطرق العصرية وكذلك التوسع فى زراعة أشجار مواد الدباغة المختلفة لسد حاجة البلاد منها والعناية بالمصنوعات الجلدية التى تستورد البلاد منها عادة كميات كبيرة .

(١١) الاهتمام بالصناعات الغذائية زراعية كانت أو حيوانية إما بواسطة الحفظ فى العلب أو تجفيفها كما هو الحال الآن فى الخضر والفاكهة واللحوم والطيور والبيض أو بالتحويل كما هو الحال فى صناعة السكر والنشا والجليكوز والمشروبات الكحولية والخل الخ. وسيؤدى ذلك الى التوسع فى زراعة الأنواع الصالحة للخضر والفاكهة وادخال زراعة الأصناف الجديدة مما ييسر للصناعة المحلية الحصول على حاجتها منها بسهولة .

(١٢) التوسع فى إنتاج الألبان ومستخرجاته ويكفى للتدليل على أهمية الألبان بالنسبة لبلادنا أن إنتاجها يبلغ ٣٠٠ مليون رطل سنويا قيمتها نحو أربعة ملايين من الجنيهات المصرية وهى تأتى فى المرتبة الرابعة من حيث القيمة بين منتجاتنا الزراعية. وكانت تستورد البلاد عادة قبل الحرب بما قيمته ٣٥٠ ألف جنيه سنويا من منتجات الألبان وعلى الأخص الجبن الجاف . وستعمل على تقدم هذه الصناعة والنهوض بها على أحدث الأسس الفنية والصناعية .

(١٣) العناية باستغلال الثروة المائية المصرية واستخراج الاسفنج بانشاء أساطيل صيد مصرية لتحل محل الإيطالية التى كانت قائمة إلى ما قبل الحرب الحاضرة .

(١٤) العناية ببناء السايلوس لحفظ الحبوب فى جميع أنحاء البلاد وكذلك انشاء أسواق الخضر والفاكهة فى مراكز الإنتاج المختلفة بما يتبعها من ثلاجات عامة للتبريد .

(١٥) العناية بإيجاد وحدات عائمة بحرية وطائرات تجارية .

(١٦) العناية بصناعة المطاط ومنتجاته .

(١٧) العناية بصناعة الأثاث والنجارة وملحقاتها للنهوض بها على أحدث الأسس ويستلزم ذلك إقامة الغابات بالبلاد وزراعة الأشجار التى تحتاج اليها الصناعة .

(١٨) إقامة صناعة الأسلحة والمفرقعات لسد حاجة البلاد منها بقدر الإمكان .

* * *

ذكرت لحضراتكم بإيجاز برنامجنا الصناعى الذى نرجو تنفيذه وإنه ليسرنا أن نصل إلى تحقيق هذا البرنامج بالتعاون مع أصدقائنا الذين سبقونا فى هذا الميدان توطئة لتدعيم الصناعات التى أهلتنا الطبيعة لإقامتها بنجاح فى بلادنا معتمدين إلى جانب الخبرة الفنية التى تمدنا بها الدول الصديقة على مانستورده منها من آلات ومعدات سوف لا يتسنى لنا صنعها محليا . وبفضل هذا التعاون المتبادل بين الأمم المتحالفة نستطيع القيام بنصيبنا من الانتاج العام الذى يتطلبه العالم فى عهده الجديد .

سيداتى وسادتى :

إذا كانت محاضرتى الليلة قد اقتصرت على الصناعة فى مصر حاضرها ومستقبلها فإنى أود قبل اختتامها أن أذكر شيئا عن سياستنا التجارية وسياسة النقل والسياحة لاتصالها جميعا اتصالا وثيقا بالاقتصاد القومى .

أما بخصوص سياستنا التجارية فقد توخينا عندما استعادت مصر حريتها التجارية الاعتدال التام فيما فرضناه من رسوم جمركية جديدة حتى يمكننا القول بأن التعريفة كانت أقرب إلى حرية التجارة منها إلى الحماية المطلقة التى اتبعتها بعض الدول الصناعية الكبرى .

ولاشك أننا يجب أن نتبع فى المستقبل سياسة تجارية تتفق مع مصالحنا القومية ومع النظم التى ستسود العالم بعد الحرب يكون من شأنها المحافظة على إنتاج البلاد الزراعى والصناعى حتى تتوفر بذلك للأيدى المصرية العاملة المطردة الازدياد وسائل الرزق الحلال والعيش الميسر .

وسنعنى عناية خاصة بتنظيم التجارة الداخلية والخارجية وتصريف المنتجات المصرية من زراعية وصناعية فى الداخل والخارج وسنعمل على حماية المزارعين والصناع بتعميم الجمعيات التعاونية من زراعية ومزلية فى القرى وصناعية فى مناطق الانتاج الصناعى حتى يستطيع الزراع والصناع التعاون فيما بينهم لشراء ما يلزمهم وبيع ماينتجونه فلا يقعون فريسة للوسطاء الذين يستغلونهم شر استغلال .

وسنعمل كذلك على سن اللوائح المنظمة للاشتغال بالتجارة الداخلية منها والخارجية وتضاعف الجهود بفرض الرقابة الإجبارية على جميع صادراتنا محافظة على سمعة البلاد التجارية فى الأسواق الخارجية .

وترتبط نهضتنا الصناعية ارتباطا وثيقا بالنهوض بوسائل النقل من بحرية ونهرية وبرية وجوية . فقد بقيت مصر الى عهد قريب لا تعنى بالنقل البحرى العناية اللازمة بعد أن كانت تتبوأ مركزا بارزا فى عالم الملاحة البحرية فى عهد محمد على منشىء مصر الحديثة الذى أنشأ أسطولا كبيرا وأقام بالبلاد عدة صناعات هامة ترتبط بصناعة السفن وترميمها . ولم تلبث أن خمدت هذه النهضة البحرية رغم ما يحتمه موقع مصر الجغرافى الفريد بين قارات ثلاث وطول سواحلها وتوفر الموانى الصالحة فيها لتكون دولة بحرية ذات شأن كبير .

ولقد تنبهت الأفكار أخيرا الى حاجتنا الشديدة لتكوين أسطول تجارى يوفر على البلاد المبالغ الطائلة التى يخسرها ميزانها الحسابى وتوفير العمل لكثير من الأيدى المصرية العاملة التى تشتغل فى النقل البحرى وما يتصل به من صناعات . فساهمت بعض الشركات المصرية فى هذا المضمار بشراء بعض البواخر من الخارج خصصت لنقل الحاصلات المصرية المصدرة واستيراد بعض وارداتنا . وتساهم هذه السفن الآن مساهمة فعالة فى النقل البحرى للأغراض المدنية والعسكرية معا . ورغم وجود هذا العدد من السفن فان البلاد لم تستطع الاستفادة منها الا فائدة محدودة لقلتها بالنسبة الى حاجة البلاد المتزايدة إذ بلغ متوسط ما شحنته البواخر المصرية الى الخارج خلال سنة ١٩٣٦ الى سنة ١٩٣٨ نحو ١٠ ٪ من الصادرات ولم تزد نسبة ما فرغته أو شحنته البواخر التى ترفع العلم المصرى فى السنوات المذكورة عن ٤٫٤ ٪

يتبين مما تقدم أننا فى حاجة كبيرة الى إعادة تكوين أسطولنا التجارى ومضاعفته ويرجى أن تتضافر الجهود المختلفة بتعضيد الحكومة ومساعدتها على شراء بواخر جديدة ومنها بواخر الركاب للمساهمة فى تنفيذ سياسة الحكومة السياحية التى ترمى الى تسهيل نقل السائحين الى المشاتى المصرية بأجور مخفضة ترغيبا لهم فى السياحة الى مصر .

وسيترتب على النهضة المرتقبة فى الملاحة البحرية فى المستقبل زيادة عدد رجال البحر المصريين وتدريبهم على الأعمال البحرية وما يتصل بها وكذلك إنشاء الصناعات اللازمة لبناء السفن واصلاحها .

وستدعو الحاجة أيضا الى توسيع موانئ مصر البحرية لمواجهة التطور التجارى المنتظر وما يتطلبه مركز البلاد الجغرافى .

ولن نقتصر على العناية بسياسة النقل البحرى بل يجب الاهتمام بتنظيم وسائل النقل الداخلى على اختلاف أنواعه وتنسيق التعاون بينها للقضاء على أسباب التنافس غير المشروع التى حالت الى الآن دون التقدم المنشود حتى تستطيع وسائل النقل المختلفة القيام بنصيبها فى خدمة الاقتصاد القومى .

ونظرا لما سيكون للنقل الجوى من الأهمية الكبرى عقب الحرب نعد العدة من الآن للمساهمة فى مضماره بإقامة المطارات فى جميع أنحاء البلاد وتشجيع شركات الطيران وتعميم دراسة العلوم المتصلة بالطيران وهندسته فى الكثير من معاهد التعليم حتى يمكن إعداد العدد الكافى من الشباب المصرى الذى سيوكل إليه أمر النهوض بالطيران والنقل الجوى كعامل مهم من عوامل التقدم التجارى والصناعى .

ولما كانت السياحة تعتبر عنصرا مهما من عناصر الاقتصاد القومى فإنى أود أن أختم محاضرتى بذكر شىء عنها فقد امتازت مصر بمزايا سياحية عديدة تحبب إليها السياحة من جميع أنحاء العالم لما تتمتع به من شهرة تاريخية وفنية وطبيعية تستهوى أنظار السائحين وقد أدركت كثير من الدول أهمية السياحة كمورد من أبواب الرزق لكثير من أبنائها فسابقت إلى العناية بها وعملت بكافة السبل على تنشيطها والترغيب فيها وتوفير أسباب الراحة لأكبر عدد من السياح.

ومصر التى كانت محط أنظار السائحين منذ القدم جديرة بتوجيه أكبر قسط من اهتمامها إلى هذه الناحية الاقتصادية بتيسير السياحة إليها ليس فقط لطبقة الأثرياء بل للطبقات الوسطى كذلك حتى يكون التمتع بمناخها ومزاياها السياحية العديدة فى متناول أكبر عدد ممكن من جميع الطبقات وذلك بتشجيع بناء الفنادق الحديثة المتوسطة وتزويدها بكل معدات الراحة ومراقبة أسعار الإقامة فى جميع الفنادق على اختلاف درجاتها لتكون فى متناول الجميع والقيام بالدعاوة المنظمة الحديثة فى جميع البلاد المختلفة .

ولا ريب أن مصر التى تخطو خطوات واسعة نحو الإصلاح الاجتماعى المنتظر ستتدارك كثيرا من العيوب التى كانت تعكر على السائحين صفو التمتع بجمال الجو المصرى .

سيداتى وسادتى .

أرى واجبا على قبل أن أبرح مكانى — أن أنوه بالمجهود الصادق الذى كان للصانع البريطانية والأمريكية فى تزويد مصانعنا بالآلات والمعدات بل و ببعض الخامات والحرفاء وإنما إذا كنا قد قطعنا الآن شوطا يذكر فى ميدان الصناعة فجدير بنا أن نشيد بفضل ذلك التعاون الذى استفدنا به فى إنتاجنا القومى واستطعنا به أن نساهم بأكبر نصيب من هذا الإنتاج فى المجهود الحربى الذى نرجو أن يكلل فى القريب العاجل بالنصر الحاسم لخير العالم وتحرير الشعوب .

وأكرر الشكر للاتحاد الانجليزى المصرى والمجلس البريطانى الموقر على تهيئة هذه الفرصة السعيدة كما أشكر حضرات المستمعين على تفضلهم بالحضور وجميل استماعهم .

محمود سليمان غنام